

١. أثر بطلان القبض

بطلان القبض مقتضاه قانونا عدم التعويل فى الحكم بالإدانة عليه ولا على أى دليل يكون مستمداً منه، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الاجراء الباطل، ولا بما أسفر عنه القبض الباطل من أدلة نتجت مباشرة من هذا القبض، فاذا كان القبض على المتهم لتفتيشه قد وقع باطلاً لحصوله فى غير الأحوال التى يجوز فيها قانوناً اجراء القبض والتفتيش كان الدليل المستمد منه أو مما هو نتيجة مباشرة له كإلقاء المتهم عند القبض عليه بما قصد تفتيشه من أجله باطلاً كذلك، إذ القانون يقضى بأن كل ما بني على الاجراء الباطل يكون باطلاً كذلك

وبطلان القبض لعدم مشروعيته ينبى عليه عدم التعويل فى الإدانة على أى دليل يكون مترتباً عليه، أو مستمداً منه وتقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام أياً ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام التدليل عليها سائغاً ومقبولاً، فإذا بطل القبض لازمه بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتداد به فى الادانته، ومن ثم فلا يجوز الاستناد - مثلاً - إلى وجود فتات دون الوزن من مخدر الحشيش بجيب صديريه المتهم الذى أرسله وكيل النيابة إلى التحليل لأن هذا الاجراء والدليل المستمد منه متفرع عن القبض الذى وقع باطلاً ولم يكن ليجود لولا اجراء القبض الباطل.

ولكن بطلان القبض - بفرض وقوعه - لا يحول دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها الضبط ومن هذه العناصر مثلاً الاعتراف اللاحق للمتهم بما ارتكبه، وتقدير قيمة هذا الاعتراف الذى يصدر من المتهم اثر قبض باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بالقبض هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى، فلمحكمة الموضوع فى حالة الدفع ببطلان القبض وثبوت ذلك البطلان أن تقدر مبلغ اتصال أقوال المتهم بالاجراء الباطل ومدى تأثرها به، بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء الباطل جاز لها الأخذ بها، والتفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو اجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما

لا يصح معه القول ببطلان هذا التفتيش تبعا لبطلان القبض، وللمحكمة أن تعتمد فى ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش .

وعلى هذا جرى قضاء النقض

• لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بغير وجه حق .

لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بغير وجه حق، وقد كفل الدستور هذه الحريات باعتبارها أقدس الحقوق الطبيعية للإنسان بما نص عليه فى المادة ٤١ منه من أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل الا بأمر تسلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وفقا لأحكام القانون.

الطعن رقم ٢٩١٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/٤/٢ س ٣٦ ص ٥٢٤

• بطلان القبض لا يحول دون أخذ القاضي بعناصر الاثبات الأخرى .

من المقرر أن بطلان القبض والاعتراف لا يحول دون أخذ القاضي بعناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنهما والمؤدية إلى النتيجة التى أسفر عنها القبض والاعتراف المدعي ببطلانها.

الطعن رقم ٣٦٧٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٩٨٦/١/١٣ س ٣٧ ص ٥١

• تقدير أقوال شهود الاثبات وتحديد مدى صلتها بالقبض والاعتراف هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى .

لما كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بأقوال شهود الاثبات باعتبارها دليلا مستقلا عن القبض والاعتراف وكان تقدير هذه الأقوال وتحديد مدى صلتها بالقبض والاعتراف هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما ينكشف لها من ظروف الدعوى، بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال تمت منهم

غير متأثرة بالقبض والاعتراف المدعي ببطلانها كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة جاز لها الأخذ بها .

الطعن رقم ٣٦٧٣ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٣/١/١٩٨٦ س ٣٧ ص ٥١

• الغرض من التفتيش الوقائي هو تسهيل عملية القبض على المتهم والتحفظ عليه بتجريده مما عسي أن يحمله من سلاح أو أشياء قد تساعده على الهرب وهو مقيد بالغرض منه، وليس للضابط أن يتجاوز هذا الغرض إلى تفتيش آخر والا كان ذلك التفتيش باطلا ويبطل معه كل دليل استمد منه .

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده على قوله وحيث أن الغرض من التفتيش الوقائي هو تسهيل عملية القبض على المتهم والتحفظ عليه بتجريده مما عسي أن يحمله من سلاح أو أشياء قد تساعده على الهرب وهو مقيد بالغرض منه، وليس للضابط أن يتجاوز هذا الغرض إلى تفتيش آخر والا كان ذلك التفتيش باطلا ويبطل معه كل دليل استمد منه وحيث أنه لما كان ذلك، وكان من غير المتصور أن يقتضي بحث الضابط عن سلاح مع المتهم عند تفتيشه له تفتيشا وقائيا أو عن أشياء قد تساعده على الهرب.. أن يقوم بالبحث عن ذلك داخل علبة ثقاب وهي لا تصلح لوضع أي منها داخلها فان ذلك التفتيش منه بالكيفية التى تم بها يكون متجاوزا للغرض الذى شرع من أجله، ويكون قد استتال لغرض آخر وهو سعي من أجراه للبحث عن جريمة لا صلة لها بذلك النوع من التفتيش، الأمر الذى يكون معه الدفع ببطلانه سديدا فى القانون وحيث أنه متى كان التفتيش الذى تم على المتهم.. باطلا لما سلف بيانه، فان الدليل المستمد منه يضحى باطلا كذلك ويستطيل هذا البطلان إلى كل ما ضبط مع المتهم من مخدر نتيجة لذلك الاجراء الباطل، ويتعين استبعاد كل دليل نتج عن هذا التفتيش الباطل بما فى ذلك شهادة من أجراه، ومن ثم تكون الدعوى قد خلت من أي دليل صحيح على مقارفة المتهم للجريمة المسندة إليه، ويتعين لذلك الحكم ببراءته عملا بالمادة ١/٣٠٤ إجراءات جنائية لما كان ذلك، وكان هذا الذى أورده الحكم سائغا وكافيا للقضاء ببطلان التفتيش وبراءة المطعون ضده وصادف صحيح القانون إذ أنه ما دام من الجائز للضابط قانونا القبض على

المطعون ضده الصادر ضده الحكم بالوضع تحت مراقبة الشرطة تمهيدا لاصطحابه إلى القسم وفقا للمادتين ٣٤ و ٣٦ من قانون الإجراءات، فإنه يجوز له تفتيشه على مقتضى المادة ٤٦ من ذلك القانون، هذا إلى أنه من المقرر أن التفتيش في حالة الدعوى أمر لازم لأنه من وسائل التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أو يعتدي على غيره بما قد يكون محرز له من سلاح أو نحوه.

الطعن رقم ٣٢٠٠ لسنة ٥٧ ق جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٤ ص ٣٨ ص ١١٣٩

• بطلان القبض والتفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل في الحكم بالإدانة على أى دليل يكون مستمدا منهما، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الاجراء الباطل .

لما كان بطلان القبض والتفتيش مقتضاه قانونا عدم التعويل في الحكم بالإدانة على أى دليل يكون مستمدا منهما، وبالتالي فلا يعتد بشهادة من قام بهذا الاجراء الباطل، ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سواه، فإنه يتعين الحكم ببراءة الطاعن عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، ومصادرة المخدر المضبوط عملا بنص المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦.

الطعن رقم ٤٦٤٥٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٠/١٠/٣١ ص ٤١ ص ٩٧٠

• بطلان الضبط لا يحول دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها .

لما كان الحكم قد عول ضمن ما عول عليه من أدلة الثبوت على اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة، وكان بطلان الضبط - بفرض وقوعه - لا يحول دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها الضبط ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بما ارتكبه، فإن مصلحة الطاعن فيما يثيره من بطلان الضبط تكون منتفية.

الطعن رقم ١١٦٤٦ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٠٣/٩ ص ٤٤ ص ٢٤٦

• بطلان القبض بفرض وقوعه لا يحول دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها - مثال •

من المقرر أن بطلان القبض بفرض وقوعه لا يحول دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية إلى النتيجة التي أسفر عنها القبض ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق بارتكاب الجريمة، وكان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم اثر قبض باطل وتحديد مدى صلة هذا الاعتراف بالقبض هو من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى، وإذ انتهى الحكم المطعون فيه إلى سلامة وصحة الاعتراف المنسوب للطاعن وأنه منبى الصلة بالقبض الباطل، فإن منعه في هذا الخصوص يكون غير سديد.

الطعن رقم ١٢٦٦٩ لسنة ٦١ ق جلسة ١٩٩٣/٠٤/٤ ص ٤٤ ص ٢٢٢

• في حالة الدفع ببطلان القبض والتفتيش وثبوت ذلك البطلان أن تقدر مبلغ اتصال أقوال المتهم بالاجراء الباطل ومدى تأثرها به •

للمحكمة في حالة الدفع ببطلان القبض والتفتيش وثبوت ذلك البطلان أن تقدر مبلغ اتصال أقوال المتهم بالاجراء الباطل ومدى تأثرها به، بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء الباطل جاز لها الأخذ بها.

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٦١/١٢/٥ ص ١٢ ص ٩٥٨

• التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو اجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه •

التفتيش الحاصل بواسطة وكيل النيابة المحقق هو اجراء قائم بذاته ومستقل عن القبض الباطل السابق عليه مما لا يصح معه القول ببطلان هذا التفتيش تبعاً لبطلان القبض، وللمحكمة أن تعتمد في ادانة المتهم على ما يسفر عنه هذا التفتيش.

الطعن رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٢/٤/١٩٥٦ س ٧ ص ١٢٣٨

• القبض على المتهم لا يكون الا فى حدود القدر اللازم لإجراء التفتيش .

القبض على المتهم لا يكون الا فى حدود القدر اللازم لإجراء التفتيش فإذا كان ما أثبتته الحكم لا يبرر دخول المخبر منزل المتهم والقبض عليه، فلا يعيب الحكم إغفاله تناول ما تضمنه أمر النيابة العامة من القبض على المتهم علاوة على تفتيشه هو ومنزله.

الطعن رقم ١٣٩١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٨/١/١٩٦٠ س ١١ ص ٧٩

• بطلان القبض يستلزم بطلان الدليل المستمد منه - مثال .

متى كان القبض على المتهم لتفتيشه باطلا لحصوله فى غير الأحوال التى يجوز فيها قانونا اجراء القبض والتفتيش كان الدليل المستمد منه أو مما هو نتيجة مباشرة له كإلقاء المتهم عند القبض عليه بما قصد تفتيشه من أجله باطلا كذلك، إذ القانون يقضى بأن كل ما بني على الاجراء الباطل باطل فإذا كان الواضح مما أثبتته الحكم أن كونستابل البوليس قبض على المتهم بناء على بلاغ من مجهول بأنه يتجر فى المواد المخدرة وذلك بغير أن يحصل على اذن من النيابة باجراء هذا القبض ولم يكن المتهم متلبسا بالجريمة إذ لم يشاهد معه شيء من المواد المخدرة قبل حصول القبض، فان القبض عليه يكون قد وقع باطلا لمخالفته للقانون الذى بين بالمادة ١٥ من قانون تحقيق الجنايات الحالات التى يجوز فيها لرجال الضبطية القضائية القبض على المتهمين وإلقاء هذا المتهم وقت القبض عليه بالمادة المخدرة التى كان يحملها خشية العثور عليها معه عند التفتيش لا يصح الاستشهاد به عليه لأنه لم يكن الا نتيجة حتمية للقبض عليه وما دام القبض قد وقع باطلا فيكون الحصول على المواد المخدرة باطلا كذلك.

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٩ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٣٩ مج الربع قرن ج ٢ ص ٩٢٩ بند ٢٤

• يجب على المحكمة تقدير اعتراف المتهم اللاحق على القبض الباطل وتقول كلمتها فيه - مثال .

متى كان يبين من الاطلاع على المفردات أن المطعون ضده قد اعترف فى تحقيق النيابة فى اليوم

التالي لضبطه بأحرازه المخدرات المضبوطة بقصد التعاطي وكانت المحكمة لم تشر في حكمها إلى هذا القول المسند إلى المطعون ضده وتبين رأيها فيما إذا كان يعد اعترافا منه بالواقعة المرفوعة بها الدعوى عليه، وهل هو مستقل عن إجراءات القبض والتفتيش التي قالت ببطلانها، وكان من الجائز أن يكون الاعتراف وحده دليلا تأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش، فإن الحكم إذا أغفل التحدث عن هذا الدليل يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤١ ق جلسة ١٩٧١/٥/٢٤ س ٢٢ ص ٤١٨

• بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبنى عليه عدم التعويل في الإدانة على أى دليل يكون مترتبا عليه، أو مستمداً منه وتقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام أيا ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب .

من المقرر أن بطلان القبض لعدم مشروعيته ينبنى عليه عدم التعويل في الإدانة على أى دليل يكون مترتبا عليه، أو مستمداً منه وتقرير الصلة بين القبض الباطل وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام أيا ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التى يفصل فيها قاضى الموضوع بغير معقب ما دام التدليل عليها سائغا ومقبولا ولما كان إبطال القبض على المطعون ضده لازمه بالضرورة إهدار كل دليل انكشف نتيجة القبض الباطل وعدم الاعتداد به في ادانته، ومن ثم فلا يجوز الاستناد إلى وجود فتات دون الوزن من مخدر الحشيش بحجب صديريه الذى أرسله وكيل النيابة إلى التحليل لأن هذا الاجراء والدليل المستمد منه متفرع عن القبض الذى وقع باطلا ولم يكن ليوجد لولا اجراء القبض الباطل.

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٤/٩ س ٢٤ ص ٥٠٦

قضاء متنوع في بطلان القبض

• لا يستفيد من بطلان القبض الا صاحب الشأن فيه

لا يستفيد من بطلان القبض الا صاحب الشأن فيه ممن وقع القبض عليه باطلا، ولا شأن لغيره

فى طلب بطلان هذا الاجراء .

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧/١٠/١٩٦٠ س ١١ ص ٦٨٣

• لا صفة لغير من وقع فى شأنه القبض أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه، لأن تحقيق المصلحة فى الدفع لاحق لوجود الصفة فيه •

إذا كان الثابت بالحكم لا يستفاد منه أن المتهم قد شوهد وقت ضبطه فى حالة تلبس، بل يفيد أنه لم يلق المخدر الذى كان معه الا عند محاولة رجال البوليس القبض عليه لتفتيشه فلا يجوز الاستشهاد عليه بالمخدر المضبوط، فان ضبطه ما كان ليحصل لولا محاولة القبض عليه بغير حق.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ١١ ق جلسة ١٣/١/١٩٤١ مج الربع قرن ج ٢ ص ٩٢٩ بند ٢٣

• وليس فى مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه - مثال •

لما كان مفاد ما أوردته محكمة الموضوع فى مدونات حكمها المطعون عليه أنها رأت فيما قرره الضابط والشرطي المرافق له بتحقيق النيابة من ارتباك المطعون ضده أثناء تفتيش المتهم الآخر ما لا ينبىء بذاته عن اتصاله بجريمة احراز هذا الأخير لمادة المخدر المتلبس بها ولا تقوم به الدلائل الكافية على اتهامه بها أو القرائن القوية على إخفائه ما يفيد فى كشف الحقيقة فيها مما يجيز القبض عليه وتفتيشه، فان ما انتهى إليه الحكم من قبول الدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه يكون سديدا فى القانون، ذلك أن القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لغير ذوي الشبهة والمتشربين وليس فى مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه ولا يصح من بعد الاستناد إلى الدليل المستمد من ضبط المادة المخدرة معه باعتباره وليد القبض والتفتيش الباطلين وينحل ما تثيره النيابة العامة فى هذا الشأن إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ١٢٨٧ لسنة ٤٦ ق جلسة ٢٨/٣/١٩٧٧ س ٢٨ ص ٤١٦

• مجرد دخول المتهمه احدي الشقق لا ينبىء بذاته عن إدراك الضابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريمة حتى لو كانت المتهمه من المعروفين لدى الشرطة بممارسة الدعارة - مثال •

من المقرر أنه لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه حق، وكان من المقرر أيضا أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها، وكان مؤدى الواقعة التي أوردها الحكم ليس فيه ما يدل على أن المتهمه شوهدت فى حالة من حالات التلبس المبينة بطريق الحصر بالمادة ٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية، ولا يصح القول بأنها كانت وقت القبض عليها فى حالة تلبس بالجريمة حتى ولو كانت المتهمه من المعروفات لدى الشرطة بالاعتیاد على ممارسة الدعارة وذلك أن مجرد دخولها احدي الشقق لا ينبىء بذاته عن إدراك الضابط بطريقة يقينية على ارتكاب هذه الجريمة، ومن ثم فإن ما وقع على الطاعنة هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له فى القانون ذلك بأن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ لا تجيز لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم الا فى أحوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وكان ما أورده تبريرا لا طراحه دفع الطاعنة بىطلان إجراءات القبض لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدي إلى ما رتبته عليه، فانه يكون معيبا بالخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجب عن تقدير أدلة الدعوى ومنها اعتراف الطاعنة ولا يغنى عن ذلك ما ذكره الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/٦/٩ ص ٣١ ص ٧٣٧

• قبض باطل - مثال •

وجود متهم فى وقت متأخر من الليل فى الطريق العام وتناقضه فى أقواله عند سؤاله عن اسمه

وحرفته، لا ينبىء بذاته عن تلبسه بجريمة الاشتباه ولا يوحى إلى رجل الضبط بقيام أمارات أو دلائل على ارتكابها حتى يسوغ له القبض عليه وتمثيشه طبقا لنص المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية

الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٧/١/٢٩ س ٨ ص ٩٥

• قبض باطل - مثال •

إذا كان مؤدى الواقعة التى انتهى إليها الحكم أن الكونستابل أثناء سيره بالطريق وقع نظره على المتهم وهو يضع مادة فى فمه لم يتبين ماهيتها فظننها مخدرا، فأجرى القبض عليه وفتشه فان هذه الواقعة ليس فيها ما يدل على أن المتهم شوهد فى حالة من حالات التلبس الميينة بطريق الحصر بالمادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية، حتى ولو كان المتهم من المعروفين لدى المباحث الجنائية بالاتجار فى المخدرات ومن ثم يكون القبض قد وقع باطلا.

الطعن رقم ١٣٠٧ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٨/١٢/٢٢ س ٩ ص ١١٠٩

• قبض باطل - مثال •

ان ما قارفه المخبران على الصورة التى أوردها الحكم من استيقاف المتهم عقب نزوله من القطار والإمساك به واقتياده على هذا الحال إلى مركز البوليس، عمل ينطوى على تعطيل لحرية الشخصية، فهو القبض بمعناه القانونى والذى لم تجزه المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية الا لرجال الضبط القضائى وبالشروط المنصوص عليها فيها، وإذ كان رجال البوليس الملكى اللذان قاما بالقبض على المتهم ليسا من رجال الضبطية القضائية، وكانت القوانين الجنائية لا تعرف الاشتباه لغير ذوى الشبهة والمتشردين ولم يكن المتهم منهم، فما قاله الحكم بأن ما وقع على المتهم ليس قبضا وانما هو مجرد استيقاف لا يكون صحيحا فى القانون ولا يؤدي إلى تبرير القبض على المتهم، ويكون هذا القبض قد وقع باطلا.

الطعن رقم ١٦٧٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٥٩/١/٢٠ س ١٠ ص ٦٠

• الاستيقاف اجراء لا يمكن اتخاذه دون توافر شرطه •

الاستيقاف اجراء لا يمكن اتخاذه دون توافر شرطه وهو أن يضع الشخص نفسه طواعية واختيارا فى موضع شبهة أو ريبية ظاهرة بما يستلزم تدخل رجال السلطة للكشف عن حقيقة أمره أما والمتهم وزميلاه لم يقوموا بما يثير شبهة رجل السلطة الذى ارتاب لمجرد سبق ضبط حقيبة تحتوي على ذخيرة ممنوعة فى نفس الطريق فسمح لنفسه باستيقاف المتهمين والإمساك بأحدهم واقتياده وهو ممسك به إلى مكان مضاء فذلك قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له فى القانون، ويكون ما ذهب إليه الحكم من بطلانه وبطلان ما نتج عنه من تفتيش لا مأخذ عليه من ناحية القانون ما دام التخلّى قد حصل بعد ذلك القبض الباطل.

الطعن رقم ٢٤١٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٦٠/٥/٣٠ س ١١ ص ٥٠٥

• الزم القانون جميع رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه واحضاره ممن يملكه قانونا •

جاء نص المادة ١٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية مطلقا فى إلزام جميع رجال السلطة العامة بالقبض على المتهم الذى صدر أمر بالقبض عليه واحضاره ممن يملكه قانونا، ومن ثم الدفع ببطلان القبض لأن من أجراه رئيس مكتب مكافحة المخدرات فى حين أن النيابة كلفت وحدة تنفيذ الأحكام بذلك، يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/٥/٢١ س ٢٤ ص ٦٤٥

• من الجائر أن يكون الاعتراف وحده دليلا تأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض •

من الجائر أن يكون الاعتراف وحده دليلا تأخذ به المحكمة ولو مع بطلان القبض والتفتيش ولما كان ذلك، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن المطعون ضدها المتهمه أقرت فى محضر تحقيق النيابة بإحرازها لفاقة المخدر المضبوطة وقررت أن شخصا سمته قد أعطاهم هذه اللفافة فى القاهرة دون أن يخبرها بفحواها وطلب إليها أن تنقلها إلى بلدته التابعة لمركز ملوي وأنقدها

جنيهين في مقابل ذلك ، فلما استقلت القطار في صباح يوم الضبط خلت إلى دورة المياه واخذت اللفافة حول وسطها تنفيذا لما أمرها به ولما كان الحكم المطعون فيه قد أغفل مناقشة هذه الأقوال المسندة إلى المطعون ضدها في محضر تحقيق النيابة وبيان مدى استقلالها عن إجراءات القبض والتفتيش التي قال ببطلانها وتقاعد عن بحث دلالتها وتقدير قيمتها باعتبارها أحد أدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها ، فإن الحكم إذ أغفل التحدث عن هذا الدليل ومدى صلته بالإجراءات التي قرر ببطلانها فإنه يكون قاصر البيان.

الطعن رقم ١٠١٦ لسنة ٤٣ ق جلسة ١٩٧٣/١٢/١٦ س ٢٤ ص ١٢٣٣

الطعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٢ ق جلسته ١٩٨٣/٣/١٣ س ٣٤ ص ٣٤٤

• القبض المباح قانونا هو الذي يكون الغرض منه إبلاغ الأمر لرجال البوليس وتسليم من ارتكب الجريمة لأحد رجال الضبطية القضائية .

إذا كان الظاهر من ظروف الدعوى أن المتهمين عندما قبضوا على المجنى عليهما بدعوى أنهما ارتكبا جرائم تموينية لم يكن قصدهم من ذلك الا ابتزاز المال منهما ، فإنه لا يفيد هؤلاء المتهمين قولهم أن ارتكاب المجنى عليهما الجرائم التموينية يبيح لهم القبض عليهما ذلك لأنه بفرض وقوع تلك الجرائم منهما ، فإن القبض المباح قانونا هو الذي يكون الغرض منه إبلاغ الأمر لرجال البوليس وتسليم من ارتكب الجريمة لأحد رجال الضبطية القضائية.

الطعن رقم ٤٨٤ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥١/١٠/١٥ مج الربع قرن ج ٢ ص ٩٢٨ بند ١٥

• إضفاء صفة الضبط القضائي على موظف ما في صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب الصفة في شأن هذه الجرائم عينها من مأموري الضبط القضائي ذوى الاختصاص العام .

من المقرر أنه لا ينال من سلامة إجراءات القبض على الطاعن وتفتيشه وهي من قبيل إجراءات الاستدلال - أن من قام بها ليس من موظفي الجمارك ، ذلك بأن المقدم..... ضابط المباحث بشرطه ميناء السويس الذي تولى القبض على الطاعن وتفتيشه من مأموري الضبط القضائي

الذين منحتهم المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية - فى حدود اختصاصاتهم سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه أن تنبسط ولايته على جميع - أنواع الجرائم بما فيها جريمة الشروع فى التهريب المسندة إلى الطاعن، ولا يغير من ذلك تحويل صفة الضبطية القضائية الخاصة فى صدد تلك الجريمة لبعض موظفى الجمارك وفقا لحكم المادة ٢٥ من قانون الجمارك الصادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل، لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام، ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه ان أغفل ايرادا وردا - ما أثاره الطاعن فى هذا الصدد إذ هو لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان.

الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٠/١٠/١٩٨٩ س ٤٠ ص ٧٠٩

١. إجراءات القبض والمختصين بتنفيذه فى حالات القبض بغير أمر السلطات

المختصة

وفى حالات لقبض بغير أمر السلطات المختصة (كالقبض الجائز لمأمور الضبط القضائى فى حالات التلبس - والقبض لاجراء التفتيش) فان مأمور الضبط القضائى الذى ادرك الجريمة وهى متلبسا بها هو الذى يقوم بالقبض على المتهم الحاضر، أو المأمور القائم بتنفيذ الاذن بالتفتيش هو الذى يقوم بالقبض لاجراء التفتيش وله أن يستعين م = بمساعديه بشرط أن يكون ذلك قد تم تحت بصره واشرافه